جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من قبل

السيد كزوليل جورج
أمين سر برلمان جنوب إفريقيا

بشأن

"دور البرلمانات في مكافحة التعصب وتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة"

دورة المنامة
آذار/مارس 2023

1. المقدمة

1.1 **مواصلة التغيير** :إن السعي إلى تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة وصون السلم والاستقرار الدوليين ليس بالأمر الجديد .لقد كان تحقيق هذه الأفكار النبيلة شاغلاً لرؤساء الدول والحكومات والبرلمانات الوطنية والمنظمات الدولية والهيئات المتعددة الأطراف وفوق الوطنية لسنوات عديدة.

1.2 في الواقع، إن إنشاء نظام دولي شامل وسلمي ومستقر وقائم على القواعد يتسم بالتعايش السلمي يسبق النظام الدولي الحالي الذي تمثله الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها–مؤسسات بريتون وودز وغيرها من مؤسسات الحوكمة العالمية.

1.3 **تغيير ملامح العلاقات الدولية والدبلوماسية**–للبدء في لحظ هذا التاريخ الطويل من الجهود الدولية الرامية إلى إقامة تعايش سلمي ومجتمعات شاملة –لا يحتاج الإنسان إلى النظر لأبعد من *الفترة الطويلة* للعلاقات الدولية والدبلوماسية أثناء الحربين العالميتين وما بعدهما.

1.4 **وحدة الهدف** –كان أسلاف المنظمات الدولية الحالية مثل الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي منشغلين أيضاً بقضايا ومسائل مماثلة –مع إيلاء أهمية للتعددية كمبدأ تنظيمي ومنصة انطلاق لإقامة وحدة الهدف. كما نظرت المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم (سلف الأمم المتحدة) ومنظمة الوحدة الإفريقية (سلف الاتحاد الإفريقي) إلى التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة كشرط أساسي مسبق لعالم سلمي ومستقر.

فعلى سبيل المثال، تنص المادة 11 من ميثاق عصبة الأمم على أن "أي حرب أو تهديد بالحرب، سواء كان يؤثر على أي من أعضاء العصبة على الفور أم لا ، أمرًا يهم العصبة بأكملها ، وتتخذ الرابطة أي إجراء قد يعتبر حكيمًا وفعالًا للحفاظ على السلام".[1]

وبالاستناد إلى ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة للعام 1945، يعدّ التعايش السلمي أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .وهكذا يحدد الفصلان السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة على وجه التحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لصون أو استعادة السلم والأمن الدوليين.[2]

---

[1] ميثاق عصبة الأمم .متوفر على الرابط التالي: https://www.ungeneva.org/en/library-archives/league-of-Nations/Covenant [تم الدخول إليه في 14 شباط/فبراير 2023]

[2] ميثاق الأمم المتحدة) 1945 .(متوفر على الرابط التالي: https://www.un.org/en/about-us/un-charter [تم الدخول إليه في 14 شباط/فبراير 2023]

1.5 **تحول نموذجي: من أمن الدولة إلى الأمن البشري** -في حين لم تحقق نهاية القطبية الثنائية التي ميّزت فترة الحرب الباردة مكاسب السلام المتوقعة-كما يتضح من النزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة في أماكن مثل يوغوسلافيا السابقة وكمبوديا وتيمور الشرقية، والإبادة الجماعية في رواندا -فقد أدت إلى تحول نموذجي في الخطاب الدولي بشأن الأمن والاضطلاع به.

ويضمن هذا التحول توسيع وحدة تحليل الأمن من الدولة إلى الأفراد ومجموعات الأشخاص داخل الدول.[3] كما تزامنت فترة ما بعد الحرب الباردة مع الابتعاد عن الأمن "المتمحور حول الدولة" إلى فهم أكثر اتساعاً وتركيزاً على الناس للأمن المبطن في مفهوم "الأمن البشري". إن مكافحة التعصب وتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة كلها أمور في صميم الأمن البشري.

وكان يُنظر إلى الأمن في أثناء الفترات التي سبقت الحرب الباردة فحسب من منظور السيادة والدولة – التي تعتبر *شرطاً لا غنى عنه* لـ"الدولة" أو *كسبب لوجود* الدولة.[4] نظر ماكس ويبر في القرن الـ 19 إلى الدولة على أنها "الكيان الذي يحتكر الاستخدام المشروع للقوة"- أي القول بشكل غير مباشر بأن الأمن هو سمة مميزة للدولة وأن توفيره هو في صميم الدولة[5].

وقد تغلغل هذا الفهم للأمن في شتى أنحاء منظومة الأمم المتحدة ولأطول الأوقات-وأبلغ كيف كانت تدار العلاقات الدولية .ولكن هذا قد تغير تماماً مع نهاية الحرب الباردة.

---

[3] مبادلانيانا، ت. وسيليرز، ج. "التنمية والعلاقة بالسلم والأمن في إفريقيا: مشاهدات من الاستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي". في أنطونيو نونيز (إصدار)". "الإجابات الأوروبية والإفريقية على المشكلات الأمنية في إفريقيا". كتيب المعهد الإسباني للدراسات الاستراتيجية(IEEE) ، مدريد، إسبانيا (2010)

[4] مبادلانيانا، ثيمباني. "على مفترق الطرق بين السياسة الأخلاقية والسياسة الواقعية: البحث عن أرضية مشتركة بشأن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSC) في بعثات حفظ السلام الإفريقية". بريتوريا، معهد الدراسات الأمنية مونوغرافيا 146 (يصدر قريباً)

[5] يذكر ويبر هذا في محاضرة ألقاها، بعنوان السياسة كمهنة (Politik als Beruf) ، أمام رابطة/ حركة الطلاب الأحرار بجامعة ميونيخ في كانون الثاني/يناير خلال الثورة الألمانية 1918-1919 (متوفرة على الرابط التالي: http://en.wikipedia.org/wiki/Max_Weber) تم الدخول إليها في 13 آذار/مارس 2010. اطلع أيضاً على سمول، ميشيل. خصخصة الأمن والجيش: الوظائف وزوال الدولة القومية الحديثة في إفريقيا .سلسلة أوراق غير دورية: المجلد 1، العدد 2، 2006 .أكورد، دوربان

1.6 **خطة السلام- التحرر من الخوف والتحرر من العوز**— تمّ داخل الأمم المتحدة صياغة مفهوم الأمن البشري لأول مرة في خطة السلام للعام 1992، التي اقترحها الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي، والتي شددت على الدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة في نهج متكامل للأمن البشري، كأحد المتطلبات الجديدة لإرساء السلام وحفظ السلام وإدارة ما بعد النزاع6.

وتوسع تقرير التنمية البشرية للعام 1994 إلى فكرة الأمن البشري.[7] والواقع أن تقرير التنمية البشرية[8] الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 1994 قد حدد مسار جميع التعاريف اللاحقة من خلال صياغة نهج عالمي وقائي "محوره الناس" يركز بشكل مشترك على "التحرر من الخوف والتحرر من العوز".[9]

وفي تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"[10] مرة أخرى، اعتبر التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة جزءاً لا يتجزأ من الأمن البشري.

1.7 **البرنامج الجديد للتغيير: التنمية البشرية** –كان التركيز في فترة ما بعد الحرب الباردة مباشرة – على برنامج جديد للتغيير –وبالتالي أصبحت مفاهيم الأمن البشري والتنمية البشرية تهيمن على المناقشات بشأن الأمن والتنمية[11].

1.8 مع تزايد قبولها القوي في مجال الأمن الدولي والتنمية والخطاب القانوني، أصبحت أيضاً مفيدة في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى التهديدات التي تشكلها القضايا العالمية الناشئة مثل التعصب وغياب التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة والحروب داخل الدول والإرهاب وتغير المناخ والأمراض، وانعدام الأمن الغذائي

---

[6] تاجبخش، 2005

[7] روتشيلد، إيما. 1995. "ما هو الأمن؟" ديدالوس. 1995. 124: 3. 53-98.

[8] وفق تاجبخش (2005) وألكير (1997)، صيغ هذا التقرير أيضاً صراحة كجدول أعمال لمؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن، الذي كان من المتوقع أن يجري فيه نقاش مستفيض لمكاسب السلام

[9] ألكير، سابينا .إطار مفاهيمي للأمن البشري .ورقة العمل 2 لمركز البحوث المتعلقة بعدم المساواة والأمن البشري والإثنية (CRISE)، بيت الملكة إليزابيث، جامعة أكسفورد، 2003

[10] الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة .(2005).في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع ."الأمم المتحدة، نيويورك: متوفر على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/A.59.2005.Add.3.pdf (تم الدخول إليه في 13شباط/فبراير 2023)

[11] المرجع السابق نفسه

والاتجار بالبشر والتشرد وغيرها، ليس فقط على السلم والأمن الدوليين وإنما أيضاً على رفاه الأفراد والمجتمعات[12].

1.9 **إنشاء مجتمع شامل**- في العام 1995، تعهد قادة العالم بالتزام التغيير الاجتماعي العالمي في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية [التي أسفرت عن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية]. ومن بين جملة أمور؛ التزموا بـ" ***إقامة مجتمع شامل"*** ، " مجتمع للجميع"، كأحد الأهداف الرئيسة للتنمية الاجتماعية.[13] إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وهما النتيجة الرئيسية للقمة، تعهدا بجعل القضاء على الفقر وجعل العمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي طاغية على أهداف التنمية. التزمت الدول الأعضاء بتعزيز التكامل الاجتماعي من خلال تعزيز مجتمعات شاملة تتسم بالاستقرار والأمان والعدل والتسامح، وتحترم التنوع وتكافؤ الفرص ومشاركة جميع الناس، بمن فيهم الفئات والأشخاص المحرومين والضعفاء.[14]

2. نظرة عامة مفاهيمية: ما هو التسامح والتعايش السلمي والمجتمع الشامل؟

2.1 المفاهيم الثلاثة مترابطة و/ أو تعزز بعضها البعض-لا يمكنك التطرق لواحد منها، من دون ذكر الآخر.

2.2 **التسامح –** وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، يعني التسامح أنه ينبغي على البشر احترام بعضهم البعض بكل تنوع معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم .ويتمثل أحد الجوانب الجوهرية للتسامح في أنه لا ينبغي الخوف من الاختلافات داخل المجتمعات وفي ما بينها أو قمعها، بل ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيداً ثرياً للبشرية. كما ينبغي تعزيز ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات بشكل نشط. إذا نظرنا إلى التسامح من

---

[12] بول، ن. 2001. الاجتماعات الوزارية: تقرير مؤتمر نظمه برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية. المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف 8-9 آذار/مارس 2001. ووفقاً لبول (2001)، بدأت الجهات الفاعلة في مجالي الأمن والتنمية بإدماج بعد إنساني في سياساتها. وأحد الأسباب الكامنة وراء هذا التحول هو الإدراك المتزايد بأن مفهوم الأمن الذي يضع الأفراد والمجتمعات في صميمه هو شرط أساسي مشترك للتنمية.

[13] القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية-1995

[14] https://www.un.org/esa/socdev/documents/compilation-brochure.pdf [تم الدخول إليه في 14 شباط/فبراير 2023]

منظور السياسة، فهو "الرغبة في توسيع الحقوق والحريات المدنية للأشخاص والجماعات الذين تختلف وجهات نظرهم عمّا هي عليه حقاً. إنه مبدأ مركزي للديمقراطية الليبرالية".[15]

2.3 **التعايش السلمي** –يشرح هذا المفهوم نفسه ويشير ببساطة إلى العيش معاً في سلام بدلاً من العداء المستمر.[16] من منظور العلاقات الدولية، التعايش السلمي 'يدل في جوهره على نبذ الحرب كوسيلة لحل القضايا المثيرة للجدل ....يفترض مسبقاً الالتزام بالامتناع عن كل شكل من أشكال انتهاك السلامة الإقليمية لدولة أخرى وسيادتها".[17]

2.4 **المجتمع الشامل**: وفقاً لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة(DESA)، "المجتمع الشامل هو مجتمع يتجاوز الاختلافات في العرق والجندر والطبقة والجيل والجغرافيا، ويضمن الإدماج وتكافؤ الفرص وكذلك قدرة جميع أفراد المجتمع على تحديد مجموعة متفق عليها من المؤسسات الاجتماعية التي تحكم التفاعل الاجتماعي".[18]تعرف القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن 1995) بالمجتمع الشامل بأنه "مجتمع للجميع يكون فيه لكل فرد دور نشط يؤديه وله حقوق وعليه مسؤوليات".[19]

وينبغي أن يقوم هذا المجتمع الشامل على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع الثقافي والديني والعدالة الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة والمحرومة، والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون.[20] تعززه السياسات الاجتماعية التي تسعى إلى الحد من عدم المساواة وإقامة مجتمعات مرنة ومتسامحة تحتضن

---

[15] أفيري، باتريسيا ج. (2001) تنمية التسامح السياسي. إيريك دايجست ED458186 - 2001-12-00 متوفر على الرابط التالي: https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED458186.pdf [تم الدخول إليه في 14 شباط/فبراير 2023]

[16] https://www.merriam-webster.com/dictionary/peaceful%20coexistence [تم الدخول إليه في 14 شباط/فبراير 2023]

[17] جورج ف. كينان، التعايش السلمي: وجهة نظر غربية. نشر في مجلة الشؤون الخارجية، 1 كانون الثاني/يناير 1960. متوفر على الرابط التالي: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/1960-01-01/peaceful-coexistence

[18] اجتماع فريق الخبراء المعني بتعزيز التكامل الاجتماعي، هلسنكي، تموز/يوليو (2008) اطلع أيضاً على –DESA – إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2009). خلق مجتمع شامل .الأمم المتحدة، http://undesadspd.org [تم الدخول إليه في 13 شباط/فبراير 2023]

[19] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

[20] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

جميع الناس. وقد أرست القمة العالمية للتنمية الاجتماعية مفهوم التكامل الاجتماعي لإقامة مجتمع شامل، "مجتمع للجميع"، بوصفه أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاجتماعية.[21]

2.5 نظراً لطبيعة مفهوم المجتمع الشامل لعدة قطاعات، فإنّه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم أخرى لا تقل أهمية احتلت مكاناً بارزاً في خطة السياسة العامة العالمية، وهي: التكامل الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي، والإدماج الاجتماعي.

2.6 **التكامل الاجتماعي**- وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، يفهم التكامل الاجتماعي على أنه عملية دينامية ومبدئية لتعزيز القيم والعلاقات والمؤسسات التي تمكّن جميع الناس من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على أساس المساواة في الحقوق والإنصاف والكرامة[22]. إنها العملية التي تنخرط فيها المجتمعات من أجل تعزيز مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة-مجتمعات تقوم على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وكذلك احترام وتقدير كرامة كل فرد، والتنوع والتعددية والتسامح وعدم التمييز وعدم اللجوء للعنف وتكافؤ الفرص والتضامن والأمن ومشاركة جميع الأفراد، بمن فيهم الفئات والأشخاص المحرومين والضعفاء.[23]

2.7 **التماسك الاجتماعي**: بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، يشير التماسك الاجتماعي إلى العناصر التي تجمع الناس وتربطهم معاً في المجتمع[24]. في مجتمع متماسك اجتماعياً، يشعر جميع الأفراد والجماعات بالانتماء والمشاركة والاندماج والاعتراف والشرعية.[25] المجتمعات المتماسكة اجتماعياً ليست بالضرورة متجانسة ديمغرافياً. بدلاً من ذلك، من خلال احترام التنوع، فإنهم يسخّرون الإمكانات الكامنة في تنوعهم المجتمعي (من حيث الأفكار والآراء والمهارات، وما إلى ذلك). لذا فهم أقل عرضة للانزلاق إلى أنماط مدمرة من التوتر والصراع عندما تتصادم المصالح المختلفة.[26]

---

[21] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

[22] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. اعتمد في 8 أيلول/سبتمبر 2000 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2/55 .متوفر على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/united-nations-millennium-declaration

[23] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

[24] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

[25] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

[26] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

2.8 **الإدماج الاجتماعي**: بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، يفهم الإدماج الاجتماعي على أنه عملية تبذل من خلالها الجهود لضمان تكافؤ الفرص للجميع، بغض النظر عن خلفياتهم، حتى يتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم في الحياة[27]. إنها عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى تهيئة الظروف التي تمكّن من المشاركة الكاملة والنشطة لكل عضو في المجتمع وفي مختلف جوانب الحياة بما فيها الأنشطة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك المشاركة في عمليات صنع القرار.[28]

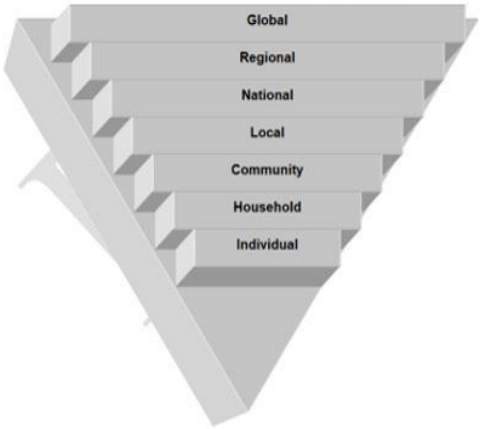

Figure 1: *Levels involved in a social inclusion process*

Figure 2: *Steps to promoting Social Inclusion*

2.9 يركز الإدماج الاجتماعي في جوهره على تهيئة الظروف لتكافؤ الفرص وعدالة الوصول للجميع، ويعدّ مفيداً عند وصف العملية الفعلية التي ينطوي عليها تعزيز التكامل الاجتماعي.[29] كثيراً ما يكون الإدماج الاجتماعي أكثر قبولاً كهدف من أهداف السياسة العامة، لأنه يلغي بوضوح دلالة الاستيعاب التي يربطها البعض بمصطلح "الاندماج"–فليس كل الأفراد و/أو الجماعات في المجتمعات حريصين على "الاندماج" في التيار الرئيسي للمجتمع، بل يسعون جميعاً إلى إدماجهم.[30]

---

[27] لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

[28] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

[29] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

[30] لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

2.10 يكمن مفهوم المشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة في صميم معظم تعاريف الإدماج، في حين يشير الاستبعاد إلى الظروف (العقبات والعمليات) التي تعوق الإدماج. المشاركة هي الأكثر أهمية لأنها تدل على الانخراط النشط في العملية، وليس مجرد الوصول إلى أنشطة المجتمع وإنما الانخراط فيها وبناء شبكة اجتماعية والحفاظ عليها. كما تفضي المشاركة إلى إحساس بالمسؤولية تجاه الآخرين، مجتمع أو مؤسسة، وتؤثر على القرارات أو تمكّن الأفراد من بلوغ عمليات صنع القرار.

3. خمس خطوات للإدماج الاجتماعي

3.1 من أجل فهم العملية الفعلية للإدماج الاجتماعي، يقترح غوران ثيربورن (2007، 2) أن الفئات الخمس التالية من الإدماج يمكن اعتبارها خطوات تدريجية لتعزيز الإدماج الاجتماعي.[31]

أ. *الرؤية*: أولاً وقبل كل شيء، ينبغي ملاحظة الناس والتعرف عليهم وأن يكون لهم أصواتهم الخاصة. لا ترد إمكانية ليكون لهم صوت إذا لم يؤخذ فرد أو مجموعة في الحسبان وتمثيله في العمليات التي تشكل المجتمع الرسمي. واحدة من أكبر الصعوبات حتى على المستوى المحلي هي التعداد الفعلي للسكان. لا يزال الناس غير محصيين وبالتالي غير منظورين.

ب. *الاعتبارات*: يأخذ واضعو السياسات اهتمامات واحتياجات الأفراد والجماعات في الاعتبار. وكثيراً ما لا يعتبر واضعو السياسات الفقراء وغيرهم من الفئات المهمشة كجهات معنية مهمة، وبالتالي لا يدمجون احتياجاتهم وشواغلهم.

ج. *الوصول إلى التفاعلات الاجتماعية*: ينبغي أن يكون الناس في حياتهم اليومية قادرين على المشاركة في أنشطة المجتمع وفي الشبكات الاجتماعية، بما فيها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية.

د. *الحقوق*: ينبغي أن يكون للناس الحق في التصرف والمطالبة، والحق في أن يكونوا مختلفين، وفي الحقوق القانونية، والحق في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية مثل السكن والتعليم والنقل والرعاية الصحية. كما ينبغي أن يكون لهم الحق في العمل والحق في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية. سوف يتراجع الحق في المطالبة إذا تعرض الشخص للتمييز.

[31] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

هـ .*الموارد اللازمة للمشاركة الكاملة في المجتمع*: أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الحقوق غير قادرين على المشاركة الكاملة في المجتمع. ومع ذلك، حتى لو امتلك الناس حقوق الوصول، فلا يمكنهم المشاركة الكاملة من دون موارد كافية. لذلك فإن الموارد اللازمة للمشاركة الكاملة في جميع جوانب الأنشطة المجتمعية هي الخطوة النهائية للاندماج الاجتماعي الناجح.

4. أبعاد وعناصر الإدماج والإقصاء الاجتماعيين

4.1 يمس الإدماج الاجتماعي جميع أبعاد الحياة تقريباً، الفردية والمجتمعية على حد سواء. يمكن تصنيف هذه الأبعاد بعدة طرق مختلفة.

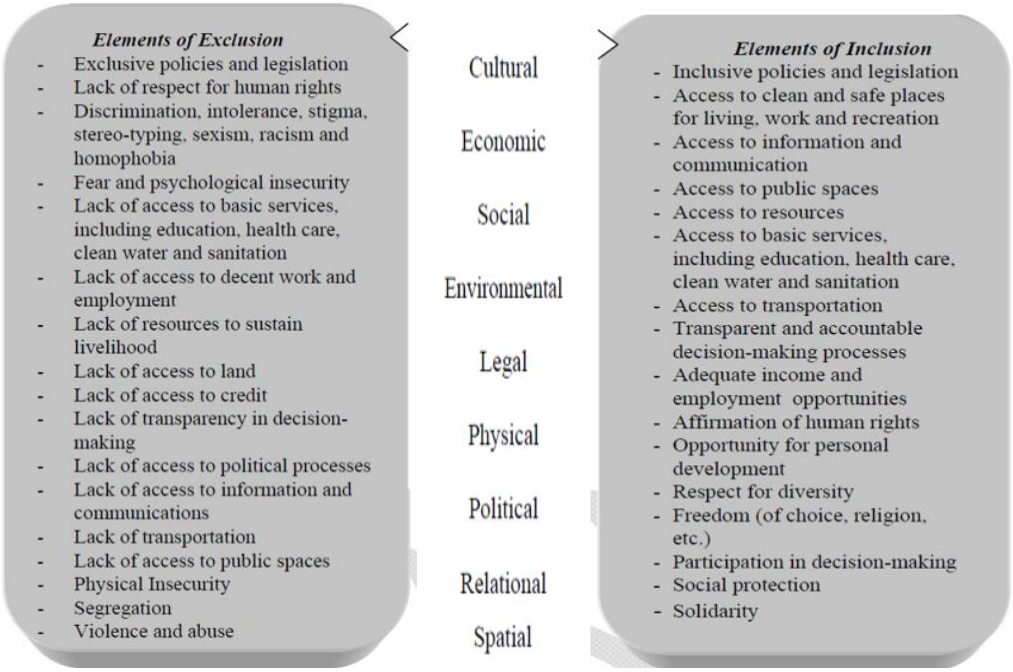

5. المجموعات الرئيسية التي سيتم تضمينها: من هم المهمشون؟

5.1 يرد اختلاف كبير من بلد إلى آخر في ما يتعلق بالمجموعات الخاضعة للاستبعاد[32].

أ. النساء

ب. الأشخاص الذين يعيشون في فقر

ج. الأشخاص ذوو الإعاقة

د. الأطفال والشباب وكبار السن

5.2 يتهدد التماسك الاجتماعي في العديد من البلدان بسبب التوترات الاجتماعية أو التحيزات المؤسساتية التي تستبعد: الأشخاص ذوو الخلفيات الإثنية أو الدينية أو الثقافية المختلفة. وغالباً ما تستبعد المجتمعات المحلية أو المجتمع ككل المهاجرين الجدد.

6. إزالة العقبات إزاء الإدماج الاجتماعي

6.1 تشمل إحدى آليات إزالة العقبات التي تعترض الإدماج الاجتماعي إلغاء و/أو تعديل القوانين والممارسات التمييزية .غالباً ما يكون هذا هو الخطوة الأولى الأساسية لوضع الأسس لمجتمع شامل.[33]

6.2 ترد معاهدات دولية أساسية ملزمة قانوناً لحقوق الإنسان في إطار نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يمكن تطبيقها بفعالية لتعزيز إدماج الفئات الضعيفة. وهي:

- اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)،
- اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)،
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)،
- اتفاقية حقوق الطفل (CRC)،
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)،
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT)،
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CPRD) واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (ICPMW)

[32] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

[33] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

6.3 بالإضافة إلى ما تقدم، هناك العديد من الصكوك العالمية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها:[34]

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية (1989)،
- إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية،
- إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد؛
- مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن

7. أطر السياسات الدولية لتحقيق الإدماج الاجتماعي

7.1 من المسلم به على نطاق واسع أن تحقيق الإدماج الاجتماعي يتطلب استجابة استراتيجية طويلة الأجل من جانب جميع المؤسسات والمنظمات، وكذلك على الصعيد الدولي.[35]

7.2 ترد آليات قائمة من خلال مجموعة متنوعة من الهيئات والمجموعات الدولية لدعم تمكين الفئات الضعيفة والمحرومة وبناء قدراتها، بما فيها النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية.

7.3 وضعت في هذا المجال فعلياً أطر شاملة تتضمن خطط عملها التنفيذية أو برامجها المعتمدة في القمم والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة. ما يلي يعد مهماً من بين أمور عديدة:

- منهاج عمل بيجين؛
- برنامج العمل العالمي للشباب؛
- خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة؛
- برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

[34] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

[35] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

8. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: خطة التنمية المستدامة للعام 2030

8.1 توفر خطة التنمية المستدامة للعام 2030، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام 2015، مخططاً مشتركاً للسلام والازدهار للناس ولكوكب الأرض حالياً ومستقبلاً.[36]

8.2 وتكمن في صميمها أهداف التنمية المستدامة الـ17، والتي هي دعوة عاجلة للعمل من جانب جميع البلدان–المتقدمة والنامية–في شراكة عالمية.

8.3 تستند أهداف التنمية المستدامة إلى عقود من العمل (كما هو موضح أدناه) من قبل البلدان والأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة[37]:

I. في حزيران /يونيو 1992، في قمة الأرض في ريو دي جانيرو، البرازيل، اعتمد أكثر من 178 بلداً جدول أعمال القرن الـ21، وهو خطة عمل شاملة لبناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة لتحسين حياة البشر وحماية البيئة.

II. اعتمدت الدول الأعضاء بالإجماع إعلان الألفية في قمة الألفية في أيلول/سبتمبر 2000 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وأفضت القمة إلى تحديد ثمانية أهداف إنمائية للألفية للحد من الفقر المدقع بحلول العام 2015.

III. إن إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة التنفيذ، اللذان اعتمدا في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا في العام 2002، أكدّا من جديد التزامات المجتمع العالمي بالقضاء على الفقر وصون البيئة، واستندا إلى جدول أعمال القرن الـ21 وإعلان الألفية بما فيها مزيد من التركيز على الشراكات المتعددة الأطراف.

IV. في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيو 2012، اعتمدت الدول الأعضاء الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نريده" التي قررت فيها من بين عدة أمور، إطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية وإنشاء منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. كما تضمنت نتائج مؤتمر ريو + 20 أيضاً تدابير أخرى لتنفيذ التنمية المستدامة، بما فيها مهام لبرامج العمل المقبلة في مجال تمويل التنمية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأكثر من ذلك.

---

[36] https://sdgs.un.org/goals#history

[37] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2009).

V. في العام 2013 أنشأت الجمعية العامة مجموعة العمل المفتوحة المؤلفة من 30 عضواً لصياغة مقترح بشأن أهداف التنمية المستدامة

VI. وفي كانون الثاني/يناير 2015 بدأت الجمعية العامة عملية التفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 .وتوجت العملية بالاعتماد اللاحق لخطة التنمية المستدامة للعام 2030، مع 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة في جوهرها، في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2015.

VII. كان العام 2015 عاما بارزاً بالنسبة لتعددية الأطراف وصياغة السياسات الدولية، مع اعتماد العديد من الاتفاقات الرئيسية: إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (آذار/مارس 2015) خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية (تموز/يوليو 2015) تحويل عالمنا: تم اعتماد خطة التنمية المستدامة للعام 2030 مع أهداف التنمية المستدامة الـ17 في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2015 . اتفاق باريس بشأن تغير المناخ (كانون الأول/ديسمبر 2015).

8.4 تسعى أهداف التنمية المستدامة الـ 17 والغايات الـ 169 إلى الاستناد إلى الأهداف الإنمائية للألفية واستكمال ما لم تحققه .وهي تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين جميع النساء والفتيات. وهي متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

8.5 في ما يلي أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمكافحة التعصب وتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة:

I. الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

II. الهدف 11: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة–جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

III. الهدف 16: السلم والعدل والمؤسسات القوية–تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة بلوغ العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

9. مكافحة التعصب وتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: الحقائق الحالية وآفاق المستقبل

9.1 **نظام سياسي واقتصادي عالمي مستقر وقائم على القواعد وقائم على تعددية الأطراف الفعالة:** ينبغي الإشادة بالأمم المتحدة وهيئاتها والمنظمات الدولية مثل الاتحاد البرلماني الدولي لجهودهم المتواصلة الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحقيق الاستقرار والترتيب في النظام الدولي والعلاقات الدولية.

9.2 ***تحمل المسؤولية العالمية عن تحقيق الموارد المشتركة العالمية***: بُذلت جهود كثيرة على المستويات العالمية والقارية والإقليمية والوطنية لتجنب حروب عالمية أخرى وعدم الاستقرار التي اتسمت بها معظم حقبة الحرب الباردة. وشملت هذه الجهود الجماعية، وفق ما أشير إليه أعلاه، ما يلي:

- ✓ عقد معاهدات واتفاقيات ملزمة قانوناً؛
- ✓ إنشاء مؤسسات حوكمة عالمية ومؤسسات عدالة جنائية دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية
- ✓ تطوير الشراكات العالمية والالتزام الدولي بالنهوض بجدول أعمال التغيير لحماية مستقبل البشرية كما يتضح من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة

9.3 **أصبح العالم غير آمن**: على الرغم من الجهود المتضافرة الرامية إلى تحقيق النظام والاستقرار في النظام الدولي وضمان أن يواصل المجتمع الدولي التمتع بمكاسب السلام بعد الحرب الباردة–فإن الحقيقة المحزنة هي أننا على ما يبدو نعكس اتجاه المكاسب التي تحققت حتى الآن (لا سيما في ما يتعلق بالأمن والتنمية) وأننا نتراجع على جبهات عديدة –إذ أصبح العالم غير آمن بشكل متزايد.

9.4 في الوقت الذي نتحدث فيه، لا تزال هناك بلدان متورطة في صراعات مسلحة داخلية ومتقطعة–مما يحوّل فعلياً مناطق أخرى من العالم إلى مناطق غير مستقرة.

9.5 **مناطق عدم الاستقرار**: وفقاً لأكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، "يرد **أكثر من 45 نزاعاً مسلحاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**[38]".و"هذه هي المنطقة الأكثر تضرراً بالأرقام: أكثر من 45 نزاعاً مسلحاً دائراً حالياً في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المناطق التالية: قبرص وجمهورية

[38] اطلع على الرابط التالي: https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [تم الدخول إليه في 13 شباط/فبراير 2023]

مصر العربية وجمهورية العراق وإسرائيل ودولة ليبيا والمملكة المغربية ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية وتركيا والجمهورية اليمنية والصحراء الغربية".[39]

9.6 **تأتي إفريقيا في المرتبة الثانية من حيث عدد النزاعات المسلحة لكل منطقة** مع أكثر من 35 نزاعاً مسلحاً غير دولي في بوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومالي وموزمبيق ونيجيريا والسنغال وجمهورية الصومال وجنوب السودان وجمهورية السودان. كما تشترك عدة جماعات مسلحة – تقاتل ضد القوات الحكومية و/أو ضد بعضها البعض– في هذه النزاعات.[40]

9.7 وفقاً لأكاديمية جنيف، **تعد آسيا ساحة لـ 19 نزاعاً مسلحاً غير دولي** تضم 19 مجموعة مسلحة. يحدث هذا في أفغانستان والهند وميانمار وباكستان والفلبين.[41]

9.8 من ناحية أخرى، **تعد أوروبا أيضاً ساحة لنزاع مسلح دولي بين أوكرانيا وروسيا الاتحادية**، ونزاعيين مسلحين غير دوليين في أوكرانيا تتعارض القوات الحكومية مع "الجمهوريات الشعبية" التي نصبت نفسها في دونيتسك ولوهانسك في شرق أوكرانيا.[42]

9.9 ما يزيد الأمور سوءاً أهو ارتفاع معدلات التعصب السياسي، والقومية الضيقة، والأصولية السياسية والدينية –والتي تحبط جميعها الجهود الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة.

9.10 في حين أن العديد من الحكومات لديها سياسات رائعة واعتمدت عملية صنع سياسات مستقبلية على النحو المبين في خطط التنمية الوطنية ذات الأفق الطويل الأجل –لا يزال يرد **انفصال بين صنع السياسات وتنفيذها** –مما يؤدي إلى فشل برامج الانتصاف وعدم المساواة المنهجية.

9.11 في حين تتعهد العديد من الحكومات بالتزامات دولية وتوقع المعاهدات والاتفاقيات – فإن **تدجين ومواءمة المعاهدات الدولية مع القوانين والسياسات الوطنية يتم بوتيرة بطيئة**. والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج الحكومية الوطنية ومتابعة الالتزامات الدولية يحدث في ما لو حدث بطريقة متواضعة.

---

[39] اطلع على الرابط التالي: https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [تم الدخول إليه في 13 شباط/فبراير 2023]

[40] اطلع على الرابط التالي: https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [تم الدخول إليه في 13 شباط/فبراير 2023]

[41] اطلع على الرابط التالي: https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [تم الدخول إليه في 13 شباط/فبراير 2023]

[42] اطلع على الرابط التالي: https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [تم الدخول إليه في 13 شباط/فبراير 2023]

9.12 وما جعل الأمور اسوأ أن "العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق هدفه المتمثل في إنهاء الفقر المدقع بحلول العام 2030". في الواقع، إن التقدم العالمي للحدّ من الفقر المدقع "قد توقف" على مدى السنوات القليلة الماضية، ونحن في وسط أكبر تنامي لعدم المساواة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية.[43]

9.13 **عالم غير متكافئ على نحو متزايد**–ما يثير القلق بنفس القدر النمو العالمي في أوجه عدم المساواة – ولا سيما في العالم النامي بشكل عام – الجنوب العالمي بشكل خاص .على سبيل المثال، كان لدى جنوب إفريقيا أعلى مستوى عدم مساواة في توزيع الدخل في العام 2021 بدرجة 63 معامل جيني، وتبعتها جارتاها ناميبيا وزامبيا في المركزين الثاني والثالث على التوالي.[44]

9.14 علاوة على ذلك، ووفقاً لمؤشر الجوع العالمي للعام 2022، الذي اعتمده المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، كانت الجمهورية اليمنية هي الأكثر تضرراً من الجوع وسوء التغذية، حيث بلغ مؤشرها 45.1. وتبعتها جمهورية إفريقيا الوسطى حيث بلغ مؤشرها 44.[45]

9.15 **فترة ما بعد كوفيد–19، وضع طبيعي جديد – توقعات اقتصادية عالمية قاتمة**

في ما يلي الحالة المحبطة للاقتصاد السياسي العالمي:[46]

✓ تكبد الأشخاص ذوو الدخل المنخفض أكبر النفقات أثناء الجائحة.[47]

✓ بلغ متوسط خسائر الدخل 4٪ لأفقر 40٪ من الناس. هذا ضعف الخسائر التي يواجهها أغنى 20٪ من الناس. وقد تسبب هذا في تفاقم حدة عدم المساواة العالمية لأول مرة منذ عقود. ودفعت جائحة كوفيد–19 70 مليون شخص نحو الفقر المدقع في العام 2020 – وهي أكبر زيادة سنوية منذ العام 1990. وتمثل

---

[43] https://www.one.org/international/blog/global-inequality-facts-stats/?gclid=EAIaIQobChMIsdKJncWd_QIVy4FQBh2ECQlEEAAYAiAAEgJm2vD_BwE

[44] https://www.statista.com/statistics/269924/countries-most-affected-by-hunger-in-the-world-accord-to-world-hunger-index/ [تم الدخول إليه في 13 شباط/فبراير 2023]

[45] https://www.statista.com/statistics/264627/ranking-of-the-20-countries-with-the-biggest-inequality-in-income-distribution/

[46] آن بيزلي .(2023). ما مدى حدة عدم المساواة؟ في ما يلي 6 حقائق مروعة .حركة عالمية واحدة، 18 كانون الثاني/يناير 2023. متوفر على الرابط التالي: https://www.one.org/international/blog/global-inequality-facts-stats/?gclid=EAIaIQobChMIsdKJncWd_QIVy4FQBh2ECQlEEAAYAiAAEgJm2vD_BwE [تم الدخول إليه في 13 شباط/فبراير 2023]

[47] آن بيزلي. (2023) .

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 60٪ من جميع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، أو 389 مليون شخص. المنطقة لديها أعلى معدل فقر في العالم: حوالى 35٪.

✓ يعيش الآن ما يقارب الـ 2 مليار عامل في بلدان يتجاوز فيها معدل التضخم الأجور. لا يملك 1.7 مليار شخص أجوراً عالية بما يكفي لمواكبة التضخم – وله عواقب وخيمة على حياة الناس.

✓ أكثر من 820 مليون شخص (أو حوالى 1 من كل 10 أشخاص) ليس لديهم ما يكفي من الغذاء. تشكل النساء والفتيات ما يقرب من 60٪ من سكان العالم الجياع.

✓ استحوذ أغنى 1٪ من الناس على 63٪ من إجمالي الثروة الجديدة منذ العام 2020. ذهب 37٪ فحسب من الثروة الجديدة إلى بقية سكان العالم، وفقاً لمنظمة أوكسفام. يعني 26 تريليون دولار لأغنى 1٪. و16 تريليون دولار فحسب للجميع على مدى السنوات الثلاث الماضية.

10. ما العمل؟ الدور المعياري للبرلمانات

10.1 مع هذه الحالة المحبطة للشؤون العالمية – السؤالان الرئيسيان اللذان يُطرحان هما: ما العمل؟ وأين البرلمانات؟ وعلى وجه الخصوص، ما هو دور البرلمانات في مكافحة التعصب وتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة؟

10.2 للبرلمانات دور لا غنى عنه تؤديه في تغيير هذه الحالة الكئيبة وفي إعادة تركيز المجتمع الدولي وإعادة توجيهه إلى المسار الصحيح.

10.3 من خلال **سنّ القوانين والرقابة والمساءلة وتسهيل المشاركة العامة** –يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً أكثر جدوى في مكافحة التعصب وتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة.

10.4 وكما أقرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في العام 2009، لا يمكن إغفال الدور الأساسي للمنظمات الدولية والحكومات الوطنية والمحلية والبرلمانات وتجمعات المجتمع المدني في تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع.[48]

10.5 سنّ **القوانين** :المشاركة في سنّ القوانين التحويلية من خلال إلغاء القوانين القديمة التي لا تتفق مع قيم و/ أو روح الديمقراطية الدستورية وتلك التي تُكبت أو تحبط التقدم في قضايا السياسة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة مثل تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة من خلال جملة أمور بينها برامج التماسك الاجتماعي.

[48] الحوار الإلكتروني بشأن "إقامة مجتمع شامل: استراتيجيات عملية لتعزيز التكامل الاجتماعي"، نظمته إدارة الشؤون الإنمائية والاجتماعية/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 20 أيار/مايو – 20 حزيران/يونيو 2007.

10.6 **المشاركة العامة**– من خلال تسهيل المشاركة العامة للجهات المعنية المتعددة، وخاصة المجتمع المدني في العمليات التشريعية، يمكن للبرلمانات ضمان المشاركة النشطة لجميع أفراد المجتمع في التوصل إلى حلول للمشاكل المطروحة (التعصب والإقصاء الاجتماعي) بغض النظر عن خلفياتهم.[49]

10.7 **عملية وضع الموازنة التحويلية والعمليات التشريعية** :تستخدم البرلمانات سلطاتها الدستورية لضمان تمرير الموازنات الحكومية التي تشير إلى تخصيص الموارد الكافية لبرامج التماسك الاجتماعي والإدماج الاجتماعي.

10.8 **الرقابة والمساءلة المركزتان والمتعمدتان** :ينبغي على البرلمانات في ممارستها لواجباتها في مجالي الرقابة والمساءلة، أن تولي اهتماماً أوثق لتنفيذ الحكومات للسياسات والبرامج التي يمكن أن يكون لها تأثير مضاعف على تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية والقارية والإقليمية والوطنية. ومن خلال نظم وعمليات المراقبة والتقييم الفعالة، تحتاج البرلمانات إلى مراقبة الحكومات ما إذا كانت تستخدم الموارد المخصصة لتنفيذ مختلف البرامج الحكومية – ولا سيما برامج التنمية الاجتماعية على نحو أكثر كفاءة.

10.9 **آلية قوية لتتبع القرارات والأدوات الدولية**: تحتاج البرلمانات أيضاً إلى آليات وظيفية لتتبع القرارات لضمان تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها والقرارات المتخذة في المحافل الدولية مثل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف القمة من خلال العمل الوطني والتعاون الإقليمي والدولي.

10.10 خلال القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، التزمت بلدان، من بين بلدان أخرى، في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية (1995) بـ "إطار محسّن ومعزز للتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية، بروح من الشراكة، من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف". وينبغي على البرلمانات أن تتابع مثل هذه الالتزامات.

10.11 **الاستفادة من الدبلوماسية البرلمانية لتحقيق نتائج التنمية**: يحتاج البرلمانيون إلى التعلم من البرلمانيين الآخرين والتعاون معهم بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك سنّ قوانين نموذجية غير ملزمة، وفي تطوير مواقف عالمية مشتركة بشأن مسائل التنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تحتاج أيضاً إلى استكمال الدبلوماسية الحكومية التقليدية وتعزيزها والتأثير عليها بشكل إيجابي ومفيد.

[49] الحوار الإلكتروني بشأن "إقامة مجتمع شامل: استراتيجيات عملية لتعزيز التكامل الاجتماعي"، نظمته إدارة الشؤون الإنمائية والاجتماعية/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 20 أيار/مايو – 20 حزيران/يونيو 2007.

11. الخلاصة

مما لا شك فيه أن للبرلمانات دوراً لا غنى عنه في مكافحة التعصب وفي تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة.

11.1 في حين أنه يرد العديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم – لا يزال يرد أمل في عالم عادل ومتساو وسلمي ومستقر ومزدهر، وأمام البرلمانات مهمة لا تقل أهمية تتمثل في ضمان أن تعيش الأجيال المقبلة في مثل هذا العالم. والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي استخدام ولاياتها الدستورية (سنّ القوانين والرقابة والمساءلة والمشاركة العامة) لمكافحة التعصب بكافة أشكاله ولتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

ASSOCIATION OF SECRETARIESGENERAL OF PARLIAMENTS

COMMUNICATION

By

Mr Xolile GEORGE

Secretary to Parliament of the Republic of South Africa

on

The Role of Parliaments in Fighting Intolerance, Promoting Peaceful Co-existence and Inclusive societies

Manama session, March 2023

1. Introduction

1.1 **Continuity in Change:** the quest for promotion of peaceful co-existence and inclusive societies and maintenance of international peace and stability is not a novelty. Realising these noble ideas has been a preoccupation of Heads of States and Government, national parliaments, international organizations, multi-lateral and supranational bodies for many years.

1.2 In fact, creating an inclusive, rules-based, peaceful and stable international order marked by peaceful-coexistence predates the current international system as represented by the United Nations (UN)and its various agencies- the Bretton Woods institutions and other global governance institutions.

1.3 **Shifting Contours of International Relations and Diplomacy**- to begin to notice this long history of international efforts aimed at creating peaceful-coexistence and inclusive societies- one needs to look no further than the *long duree* of international relations and diplomacy during and post the two world wars (WW I & WW II).

1.4 **Unity of Purpose**- The predecessors of the current international organizations such as the UN and regional bodies like the African Union (AU) and European Union (EU) were also preoccupied with similar issues and questions- while placing a premium on multilateralism as an organizing principle and a launching pad for creating unity of purpose. International organizations such as the League of Nations (a precursor of the UN) and the Organization of African Unity-OAU (a precursor of the AU) also viewed peaceful-coexistence and inclusive societies as an essential precondition for a peaceful and stable world.

For instance, Article 11 of the Covenant of the League of Nations states that 'any war or threat of war, whether immediately affecting any of the Members of the League or not, is hereby declared a matter of concern to the whole League,

and the League shall take any action that may be deemed wise and effectual to safeguard the peace of nations'.[1]

Taking a cue from the League of Nations Covenant, the 1945 UN Charter to also viewed peaceful co-existence as critical to maintenance of international peace and security. Thus Chapters VI and VII of the UN Charter specifically outline measures to be taken to maintain or restore international peace and security.[2]

1.5 **Paradigm Shift: From State Security to Human Security-** while the end of bipolarity that characterised the Cold War period did not bring about expected peace dividend- as shown by conflicts and complex humanitarian emergencies in places like the former Yugoslavia, Cambodia and East Timor and by the Rwandan genocide- it resulted to a paradigm shift in the international discourse on and practice of security.

This shift involved the broadening of the unit of analysis of security from the state to individuals and groups of people within states[3]. The post-Cold War period also coincided with the move away from 'state-centric' of security to a more broadened and people-centred understanding of security encapsulated in the concept of 'human security'**.** Fighting intolerance, promoting peaceful co-existence and inclusive societies are all at the heart of human security.

During the periods preceding the Cold War, security was only seen from the optics of sovereignty and statehood- taken as a *sine qua non* of 'state-ness' or as a *raison d'être* of a state[4]. Writing in the 19th century, Max Weber viewed the state as that "entity with the monopoly over the legitimate use of force"-

[1] The Covenant of the League of Nations. Available at https://www.ungeneva.org/en/library-archives/league-of-nations/covenant [accessed on 14 February 2023]

[2] United Nations Charter (1945). Available at https://www.un.org/en/about-us/un-charter [accessed on 14 February 2023]

3 Mbadlanyana, T and Cilliers, J. 'Development and the relationship with peace and security in Africa: observations from the Joint Africa-EU Strategy'. In Antonio Nunez (ed). "European and African answers to the security problems in Africa". Spanish Institute of Strategic Studies (IEEE) Booklet, Madrid, Spain (2010)

[4] Mbadlanyana, Thembani. "At the crossroads between moralpolitik and realpolitik: searching a common ground on the use of private military and security companies (PMSC) in African peacekeeping missions". Pretoria, Institute for Security Studies Monography 146 (forthcoming)

indirectly saying that security is a defining feature of the state and its provision is at the heart of the state.[5]

This understanding of security permeated throughout the UN system and for longest of times- informed how international relations were conducted. But with the end of Cold War, this changed completely

1.6 **Agenda for Peace- Freedom from Fear and Freedom from Want-** within the UN, the concept of human security was first formulated in the 1992 Agenda for Peace, proposed by former Secretary General, Boutros Boutros Ghali, which stressed the indispensable role of the UN in an integrated approach to human security, as one of the new requisites in peacemaking, peacekeeping and post-conflict management[6].

The 1994 Human Development Report further expanded on the idea of human security[7]. In fact, the UNDP 1994 Human Development Report[8] set the tone for all succeeding definitions by articulating a universal, preventive, "people-centred" approach that focused jointly on "freedom from fear and freedom from want."[9]

5 Weber says this on his Politics as a Vocation (Politik als Beruf) a lecture given by him to the Free Students Society/Movement of the Munich University in January during the German Revolution of 1918–1919 (available at http://en.wikipedia.org/wiki/Max_Weber) accessed on 13 March 2010. Also see Small, Michelle. Privatization of Security and military: Functions and the demise of the modern nation-state in Africa. Occassional Paper Series: Volume 1, Number 2, 2006. ACCORD, Durban

6 Tadjbakhsh, 2005

7 Rothschild, Emma. 1995. "What is Security?" Daedalus. 1995. 124:3. 53-98.

8 According to Tadjakhsh (2005) and Alkire 91997), this report was also explicitly crafted as an agenda for the Social Summit in Copenhagen, at which extensive discussion of the peace dividend was expected

9 Alkire, Sabina. A Conceptual Framework for Human Security. Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity (CRISE) Working Paper 2, Queen Elizabeth House, University of Oxford 2003

In the Report of the Secretary-General titled- 'In larger freedom: towards development, security and human rights for all'[10] once again, peaceful co-existence and inclusive societies were seen as an integral part of human security

1.7 **New Agenda for Change: Human Development-** immediately after the post-Cold war period- the focus was on new agenda for change **–** thus the concepts of human security and human development came to dominate debates on security and development[11].

1.8 As they gained strong acceptance in international security, development and legal discourse, they also became instrumental in bringing into the international community's attention the threats that the emerging global issues such as intolerance, absence of peaceful co-existence and inclusive societies, intrastate wars, terrorism, climate change, diseases, food insecurity, human trafficking, displacement and others pose not only to the international peace and security but also to the wellbeing of individuals and communities[12].

1.9 **Creating an Inclusive Society**- In 1995, world leaders made commitments for global social change in the World Summit for Social Development [that resulted to the Copenhagen Declaration on Social Development]. Amongst others; they committed to '***create an inclusive society'***, "a society for all", as one of the key goals of social development.[13] The Copenhagen Declaration and Programme

[10] United Nations General Assembly 59th Session. (2005). In larger freedom: towards development, security and human rights for all'. UN, New York. Available at https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/A.59.2005.Add.3.pdf (accessed on 13 February 2023)

11 Ibid

12 Ball, N. 2001. Ministerial meetings: Report of a Conference organized by the Programme for Strategic and International Studies. Graduate Institute of International Studies, Geneva March 8-9 2001. According to Ball (2001, both security and development actors have begun to incorporate a human dimension into their policies. One reason behind this shift is the growing realization that a concept of security that places individuals and communities at its centre is a fundamental co-condition of development.

[13] World Summit for Social Development, Copenhagen Declaration on Social Development-1995

of Action, a key outcome of the Summit, pledged to make the eradication of poverty, full employment and social integration overriding objectives of development. Member states made a commitment to promote social integration through fostering inclusive societies that are stable, safe, just and tolerant, and respect diversity, equality of opportunity and participation of all people, including disadvantaged and vulnerable groups and persons.[14]

2. Conceptual Overview: What is Tolerance, Peaceful Co-existence and Inclusive Society?

2.1 The three are interrelated and/or mutually reinforcing- you cannot talk about one without mentioning another.

2.2 **Tolerance-** according to the United Nations Millennium Declaration tolerance means that human beings must respect one other, in all their diversity of belief, culture and language. A critical aspect of tolerance is that differences within and between societies should be neither feared nor repressed, but cherished as a precious asset of humanity. A culture of peace and dialogue among all civilizations should be actively promoted. Viewed from the optics of politics, tolerance is 'the willingness to extend basic rights and civil liberties to persons and groups whose viewpoints differ from one's own. It is a central tenet of a liberal democracy'.[15]

2.3 **Peaceful Co-existence**- this concept is self-explanatory and simply refers to living together in peace rather than in constant hostility.[16] From the international relations perspective, peaceful coexistence 'signifies in essence the

[14] https://www.un.org/esa/socdev/documents/compilation-brochure.pdf [Accessed on 14 February 2023]

[15] Avery, Patricia G. (2001). Developing Political Tolerance. Eric Digest ED458186 2001-12-00. Available at https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED458186.pdf [Accessed on 14 February 2023]

[16] https://www.merriam-webster.com/dictionary/peaceful%20coexistence [Accessed on 14 February 2023]

repudiation of war as a means of solving controversial issues…. it presupposes an obligation to refrain from every form of violation of the territorial integrity and sovereignty of another state'.[17]

2.4 **Inclusive Society:** according to the UN Department of Economic and Social Affairs (DESA), 'an inclusive society is a society that over-rides differences of race, gender, class, generation, and geography, and ensures inclusion, equality of opportunity as well as capability of all members of the society to determine an agreed set of social institutions that govern social interaction'.[18] The World Summit for Social Development (Copenhagen 1995) defines an inclusive society as a "society for all in which every individual, each with rights and responsibilities, has an active role to play".[19]

Such an inclusive society must be based on respect for all human rights and fundamental freedoms, cultural and religious diversity, social justice6 and the special needs of vulnerable and disadvantaged groups, democratic participation and the rule of law.[20] It is promoted by social policies that seek to reduce inequality and create flexible and tolerant societies that embrace all people. The World Summit for Social Development, established the concept of social integration to create an inclusive society, "a society for all", as one of the key goals of social development.[21]

2.5 Given its cross-cutting nature- the concept of inclusive society is closely related to other equally important concepts that have assumed a prominent place in the global public policy agenda, namely: social integration, social cohesion and social inclusion.

---

[17] George F. Kennan Peaceful Coexistence: A Western View. Published in the Foreign Affairs, January 1, 1960. Available at https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/1960-01-01/peaceful-coexistence

[18] Expert Group Meeting on Promoting Social Integration, Helsinki, July 2008). Also see DESA – United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009). Creating an Inclusive Society. United Nations, http://undesadspd.org [accessed on 13 February 2023]

[19] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).
[20] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).
[21] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).

2.6 **Social Integration**- according to the United Nations Millennium Declaration, social integration is understood as a dynamic and principled process of promoting the values, relations and institutions that enable all people to participate in social, economic, cultural and political life on the basis of equality of rights, equity and dignity.[22] It is the process in which societies engage in order to foster societies that are stable, safe and just – societies that are based on the promotion and protection of all human rights, as well as respect for and value of dignity of each individual, diversity, pluralism, tolerance, non-discrimination, non-violence, equality of opportunity, solidarity, security, and participation of all people, including disadvantaged and vulnerable groups and persons.[23]

2.7 **Social cohesion:** for the United Nations Department of Economic and Social Affairs, social cohesion refers to the elements that bring and hold people together in society.[24] In a socially cohesive society all individuals and groups have a sense of belonging, participation, inclusion, recognition and legitimacy.[25] Social cohesive societies are not necessarily demographically homogenous. Rather, by respecting diversity, they harness the potential residing in their societal diversity (in terms of ideas, opinions, skills, etc.). Therefore, they are less prone to slip into destructive patterns of tension and conflict when different interests collide.[26]

2.8 **Social inclusion:** for the United Nations Department of Economic and Social Affair, social inclusion is understood as a process by which efforts are made to ensure equal opportunities for all, regardless of their background, so that they can achieve their full potential in life.[27] It is a multi-dimensional process aimed at creating conditions which enable full and active participation of every

[22]United Nations Millennium Declaration. Adopted in 08 September 2000 by the UN General Assembly resolution 55/2. Available at https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/united-nations-millennium-declaration
[23] United Nations Millennium Declaration
[24] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).
[25] United Nations Millennium Declaration
[26] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).
[27] for the United Nations Department of Economic and Social Affair

member of the society in all aspects of life, including civic, social, economic, and political activities, as well as participation in decision-making processes.[28]

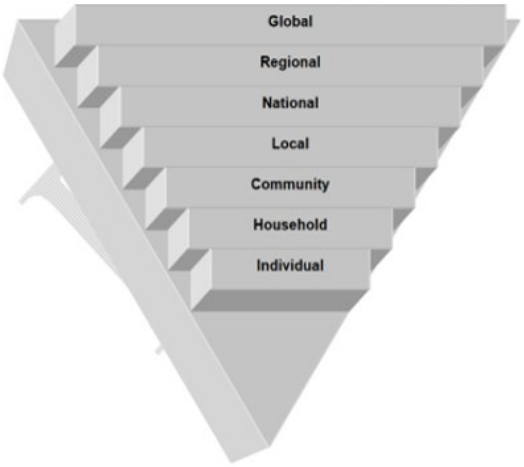

Figure 1: *Levels involved in a social inclusion process*

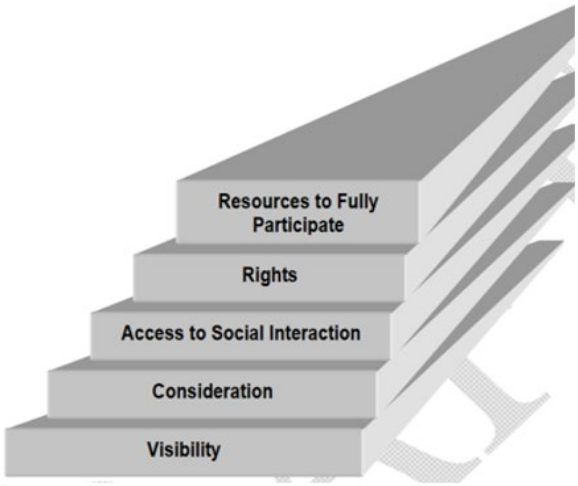

Figure 2: *Steps to promoting Social Inclusion*

2.9 At its core, social inclusion focuses on creating conditions for equal opportunities and equal access for all, is considered to be useful when describing the actual process involved in promoting social integration.[29] Social inclusion is also often more easily accepted as a policy goal, as it clearly eliminates a connotation of assimilation that some associate with the term "integration" - not all individuals and/or groups in societies are eager to be "integrated" into mainstream society, but all strive to be included.[30]

2.10 At the core of most definitions of social inclusion lies the concept of full participation in all aspects of life, while exclusion refers to the conditions (barriers and processes) that impede inclusion. Participation is most significant as it denotes an active involvement in the process, not merely having access to society's activities, but engaging in them, and building and maintaining a social network. Participation also creates a sense of responsibility towards

[28] United Nations Millennium Declaration
[29] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).
[30] for the United Nations Department of Economic and Social Affair

others, a community or an institution, and influences decisions or enables individuals to have access to the decision-making processes.

3. Five Steps of Social Inclusion

3.1 In order to understand the actual process of social inclusion, Goran Therborn (2007, 2) suggests that the following five categories of inclusion could be considered as incremental steps to promote social inclusion.[31]

a. *Visibility*: First and foremost, people need to be noticed, recognized, and have their own voices. There is no possibility of having a voice if an individual or group is not accounted for and represented in the processes that make up formal society. One of the greatest difficulties even at a local level is the actual census of population. People remain uncounted and therefore invisible.

b. *Consideration*: The concerns and needs of individuals and groups are taken into account by policy-makers. Often policy-makers do not consider the poor and other marginalized groups as important stakeholders, and therefore, do not incorporate their needs and concerns.

c. *Access to Social Interactions*: People must be able to engage in society's activities and social networks in their daily life, including economic, social, cultural, religious, and political activities.

d. *Rights*: People must have rights to act and claim, rights to be different, legal rights, rights to access social services, such as housing, education, transportation, and health care. They must have the right to work and the right to participate in social, cultural and political life. The right to claim will regress if one is discriminated.

e. *Resources to fully participate in society*: Those who do not have access to rights are not able to participate fully in society. However, even if people have rights to access, they cannot participate fully without adequate resources. Therefore, resources to fully participate in all

[31] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).

aspects of societal activities are the ultimate step for successful social inclusion

4. Dimensions and elements of Social Inclusion and Exclusion

4.1 Social inclusion touches almost all dimensions of life, both individual and societal. These dimensions can be categorized in many different ways.

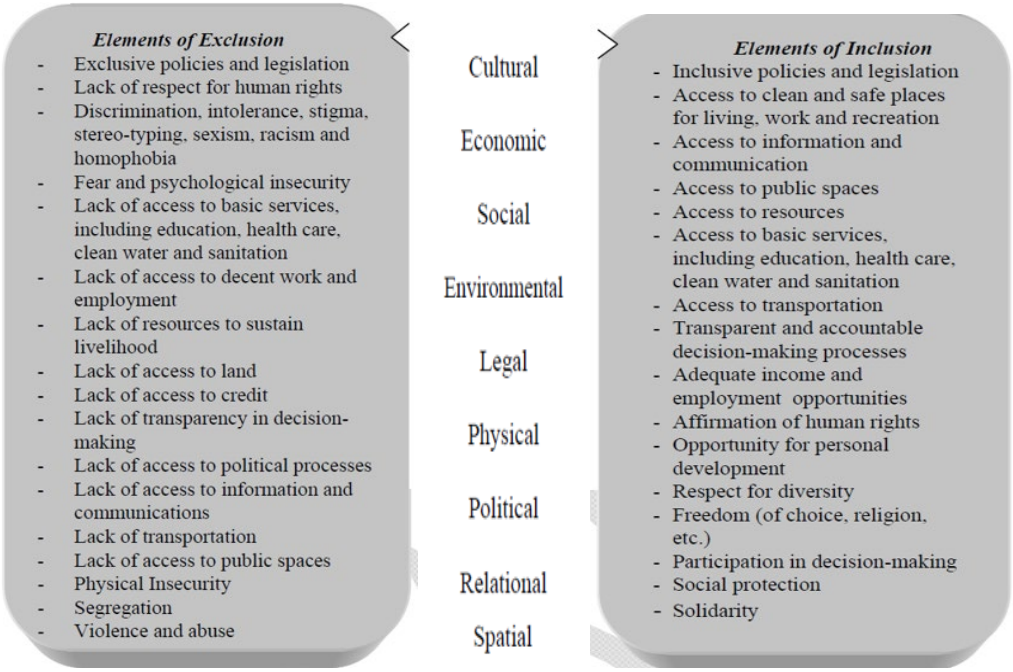

5. Key Groups to be Included: Who is Marginalized?

5.1 There is a substantial variation from country to country regarding which groups are subject to exclusion[32].

a. Women
b. People living in poverty
c. Persons with disabilities
d. Children, youth and older

5.2 In many countries, social cohesion is threatened by social tensions or institutional biases that exclude: People with different ethnic, religious or

[32] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).

cultural backgrounds. Recent migrants are also often excluded by local communities or society at large.

6. Removing the Obstacles to Social Inclusion

6.1 One mechanism of removing obstacles to social inclusion include eliminating and/or amending Discriminatory Laws and Practices. This is often as the fundamental first step to lay the foundations for an inclusive society.[33]

6.2 There are core legally binding international human rights treaties within the UN human rights system, which can be effectively applied to promote inclusion of vulnerable groups. These are:

- Convention on Civil and Political Rights (ICCPR),
- Convention on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR),
- Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (CERD),
- Convention on the Rights of the Child (CRC),
- Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW),
- Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (CAT),
- Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CPRD), and Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families (ICPMW)

6.3 In addition, there are many other universal instruments relating to human rights, including;[34]

- The Universal Declaration of Human Rights.
- Declaration on the Rights of Indigenous Peoples, Indigenous and Tribal Peoples Convention (1989),
- Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities,

[33] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).
[34] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).

- Declaration on the Elimination of All Forms ofIntolerance and of Discrimination Based on Religion or Belief and;
- United Nations Principles for Older Persons

7. International Policy Frameworks for Achieving Social Inclusion

7.1 It is widely acknowledged that achieving social inclusion requires long-term strategic response on the part of all institutions and organizations, also at an international level.[35]

7.2 There are mechanisms in place through a variety of international bodies and groups to support empowerment and capacity building of vulnerable and disadvantaged groups, including women, youth, older persons, persons with disabilities, and indigenous peoples.

7.3 In this area, comprehensive frameworks have already been developed with their implementation action plans or programmes adopted at the United Nations summits and conferences. Among others, the following are important:

- The Beijing Platform for Action;
- The World Programme of Action for Youth;
- The Madrid International Plan of Action on Ageing;
- World Programme of Action Concerning Disabled Persons.

8. United Nations Sustainable Development Goals: The 2030 Agenda for Sustainable Development

8.1 The 2030 Agenda for Sustainable Development, adopted by all United Nations Member States in 2015, provides a shared blueprint for peace and prosperity for people and the planet, now and into the future.[36]

8.2 At its heart are the 17 Sustainable Development Goals (SDGs), which are an urgent call for action by all countries - developed and developing - in a global partnership.

[35] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).
[36] https://sdgs.un.org/goals#history

8.3 The SDGs build on decades of work (shown below) by countries and the UN, including the UN Department of Economic and Social Affairs:[37]

I. In June 1992, at the Earth Summit in Rio de Janeiro, Brazil, more than 178 countries adopted Agenda 21, a comprehensive plan of action to build a global partnership for sustainable development to improve human lives and protect the environment.

II. Member States unanimously adopted the Millennium Declaration at the Millennium Summit in September 2000 at UN Headquarters in New York. The Summit led to the elaboration of eight Millennium Development Goals (MDGs) to reduce extreme poverty by 2015.

III. The Johannesburg Declaration on Sustainable Development and the Plan of Implementation, adopted at the World Summit on Sustainable Development in South Africa in 2002, reaffirmed the global community's commitments to poverty eradication and the environment, and built on Agenda 21 and the Millennium Declaration by including more emphasis on multilateral partnerships.

IV. At the United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20) in Rio de Janeiro, Brazil, in June 2012, Member States adopted the outcome document "The Future We Want" in which they decided, inter alia, to launch a process to develop a set of SDGs to build upon the MDGs and to establish the UN High-level Political Forum on Sustainable Development. The Rio +20 outcome also contained other measures for implementing sustainable development, including mandates for future programmes of work in development financing, small island developing states and more.

V. In 2013, the General Assembly set up a 30-member Open Working Group to develop a proposal on the SDGs.

VI. In January 2015, the General Assembly began the negotiation process on the post-2015 development agenda. The process culminated in the subsequent adoption of the 2030 Agenda for Sustainable Development, with 17 SDGs at its core, at the UN Sustainable Development Summit in September 2015.

[37] United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009).

VII. 2015 was a landmark year for multilateralism and international policy shaping, with the adoption of several major agreements: Sendai Framework for Disaster Risk Reduction (March 2015) Addis Ababa Action Agenda on Financing for Development (July 2015) Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development with its 17 SDGs was adopted at the UN Sustainable Development Summit in New York in September 2015. Paris Agreement on Climate Change (December 2015)

8.4 The 17 Sustainable Development Goals and 169 targets seek to build on the Millennium Development Goals and complete what these did not achieve. They seek to realize the human rights of all and to achieve gender equality and the empowerment of all women and girls. They are integrated and indivisible and balance the three dimensions of sustainable development: the economic, social and environmental.

8.5 The following are the SDGs that are relevant to fighting intolerance, promoting peaceful co-existence and inclusive societies:

I. Goal 10: Reduced Inequality within and Among Countries

II. Goal 11: Sustainable Cities and Communities- Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable

III. Goal 16: Peace, Justice and Strong Institutions- Promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels

9. Fighting Intolerance, Promoting Peaceful Co-existence and Inclusive societies: Current Realities and Future Prospects

9.1 **A Rules-based and Stable Global Political and Economic Order based on effective multilateralism**: The UN and its agencies and international organizations like IPU have to be commended for continued efforts aimed at maintaining international peace and security and for bringing stability and order to the international system of international relations.

9.2 ***Shouldering Global Responsibility for attainment of Global Commons***: Many efforts at global, continental, regional and national levels have been made to avoid other world wars and instability that characterised most of the Cold war era. Such collective efforts included, as indicated above:

- Developing legally binding treaties and conventions;
- Establishing global governance institutions and international criminal justice institutions such as the International Criminal Court
- Developing global partnerships and making international commitments to advance agenda for change to protect the future of humanity as evinced by Millennium Development Goals and Sustainable Development Goals

9.3 **The world is becoming unsafe**: notwithstanding concerted efforts to bring order and stability in the international system and ensure that the international community still enjoys the post-cold war peace dividend- the sad reality is that we seem to be reversing the gains made thus far (particularly on security and development) and we are regressing on many fronts- as the world is increasingly becoming unsafe.

9.4 As we speak, there are still countries embroiled in internecine and intermitted armed conflicts- thus effectively turning other regions of the world into neighbourhoods of instability

9.5 **Regions of Instability**: According to the Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, 'there are **more than 45 armed conflicts in Middle East and North Africa**'.[38] And 'this is, in numbers, the most affected region: more than 45 armed conflicts are currently taking place throughout the Middle East and North Africa in the following territories: Cyprus, Egypt, Iraq, Israel, Libya, Morocco, Palestine, Syria, Turkey, Yemen and Western Sahara'.[39]

9.6 **Africa comes second in the number of armed conflicts per region** with more than 35 non-international armed conflicts (NIACs) taking place in Burkina Faso, Cameroon, the Central African Republic (CAR), the Democratic Republic

[38] See https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [accessed on 13 February 2023]
[39] See https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [accessed on 13 February 2023]

of the Congo, Ethiopia, Mali, Mozambique, Nigeria, Senegal, Somalia, South Sudan and Sudan. Several armed groups – fighting against government forces and/or against each other's – are involved in these conflicts.[40]

9.7 According to the Geneva Academy, **Asia is the theatre of 19 non-international armed conflicts (NIACs)** involving 19 armed groups. These are happening in Afghanistan, India, Myanmar, Pakistan and The Philippines.[41]

9.8 On the other hand, **Europe is also the theatre of an international armed conflict (IAC) between Ukraine and Russia**, and of two non-international armed conflicts (NIACs) in Ukraine opposing governmental forces with the self-proclaimed 'People's Republics' of Donetsk and Luhansk in eastern Ukraine.[42]

9.9 What makes matters worse is the rise in political intolerance, narrow nationalism, political and religious fundamentalism- which all frustrate efforts aimed at promoting peaceful-co-existence and inclusive societies

9.10 While many governments have brilliant policies and have adopted futuristic policy making as shown by the National Development Plans with long term horizon- there is still **a disjuncture between policy making and policy implementation**- which result to failure of redress programmes and systematic inequalities

9.11 While many governments make international commitments, sign treaties and conventions- **domestication and harmonisation of international treaties with national laws and policies happens at a snail's pace**. Progress on implementation of national government programmes and on following up on international commitments happens, if at all, in a parsimonious fashion.

9.12 To make matters worse, 'the world is not on track to meet its goal of ending extreme poverty by 2030'. In fact, global progress to reduce extreme poverty "has grinded to a halt" over the past few years and we're in the middle of the largest increase in global inequality since World War II.[43]

9.13 **An increasingly unequal world**- equally concerning is the global growth in inequalities –particularly in the developing world in general-global South in particular. For instance, South Africa had the highest inequality in

[40] See https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [accessed on 13 February 2023]
[41] See https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [accessed on 13 February 2023]
[42] See https://geneva-academy.ch/galleries/today-s-armed-conflicts [accessed on 13 February 2023]
[43] https://www.one.org/international/blog/global-inequality-facts-stats/?gclid=EAIaIQobChMIsdKJncWd_QIVy4FQBh2ECQIEEAAYAiAAEgJm2vD_BwE

income distribution in 2021 with a Gini score of 63 and its neighbours Namibia and Zambia followed in second and third, respectively.[44]

9.14 Moreover, according to the Global Hunger Index 2022, which was adopted by the International Food Policy Research Institute, Yemen was the most affected by hunger and malnutrition, with an index of 45.1. The Central African Republic followed with an index of 44.[45]

9.15 **Post-Covid19 period, New Normal- Gloomy Global Economic Outlook**- the following is the depressing state of global political economy:[46]

- People with the lowest incomes faced the steepest costs during the pandemic.[47]
- Income losses averaged 4% for the poorest 40% of people. That's double the losses faced by the wealthiest 20% of people. This caused global inequality to rise for the first time in decades. And COVID-19 pushed 70 million people into extreme poverty in 2020 — the largest single-year increase since 1990. Sub-Saharan Africa accounts for 60% of all people living in extreme poverty, or 389 million people. The region has the world's highest poverty rate: about 35%.
- Almost 2 billion workers now live in countries where inflation is outpacing wages. A shocking 1.7 billion people don't have high enough wages to keep up with inflation — and it's having major consequences on people's lives.
- Over 820 million people (or about 1 in 10 people) don't have sufficient food. Women and girls make up nearly 60% of the world's hungry population.
- The richest 1% of people captured 63% of all new wealth since 2020. Only 37% of new wealth went to the entire rest of the world population,

[44] https://www.statista.com/statistics/269924/countries-most-affected-by-hunger-in-the-world-according-to-world-hunger-index/ [accessed on 13 February 2023]
[45] https://www.statista.com/statistics/264627/ranking-of-the-20-countries-with-the-biggest-inequality-in-income-distribution/
[46] Anne Paisley. (2023). How extreme is inequality? Here are 6 shocking facts. One Global Movement, 18 January 2023. Available at https://www.one.org/international/blog/global-inequality-facts-stats/?gclid=EAIaIQobChMIsdKJncWd_QIVy4FQBh2ECQIEEAAYAiAAEgJm2vD_BwE [accessed on 13 February 2023]
[47] Anne Paisley. (2023).

according to Oxfam. That's $26 trillion to the richest 1% … and only $16 trillion to everyone else over the past three years.

10. What is to be Done? The normative role of Parliaments

10.1 With this depressing state of global affairs- the two main questions that arise are: what is to be done? And where are Parliaments? In particular, what is the Role of Parliaments in Fighting Intolerance, Promoting Peaceful Co-existence and Inclusive societies?

10.2 Parliaments have an indispensable role to play in changing this depressing state of affairs and in refocusing and redirecting the international community to a right trajectory.

10.3 Through their **law-making, oversight and accountability and facilitation of public participation**- parliaments can play a more meaningful role in Fighting Intolerance, Promoting Peaceful Co-existence and Inclusive societies.

10.4 As the United Nations Department of Economic and Social Affairs acknowledged back in 2009, the essential role of international organizations, national and local governments, parliaments and civil society groupings in promoting peaceful co-existence and inclusive societies cannot be overlooked.[48]

10.5 **Law Making**: engage in transformative law making by repealing old laws that are not consistent with the values and/or ethos of constitutional democracy and those that are stifling or frustrating progress on cross-cutting socio-economic policy issues such as promoting peaceful co-existence and inclusive societies through, amongst others; social cohesion programmes

10.6 **Public Participation**- through facilitating public engagement of multiple stakeholders, especially civil society in legislative processes, parliaments can ensure active participation of all members of society in finding solutions to the

[48] E-Dialogue on "Creating an Inclusive Society: Practical strategies to promote social integration", organized by DSPD/UNDESA, 20 May - 20 June 2007

problems at hand (intolerance and social exclusion) regardless of their backgrounds.[49]

10.7 **Transformative Budgeting and Legislative Processes**: parliaments to use their constitutional powers to ensure that they pass government budgets that talk to adequate allocation of resources to social cohesion and social inclusion programmes.

10.8 **Focused and Intentional Oversight and Accountability**: in exercising their oversight and accountability duties, parliaments need to pay closer attention to government's implementation of policies and programmes with potential to have amplified impact on attainment of international, continental, regional and national development goals. Through effective monitoring and evaluation systems and processes, Parliaments need to monitor whether governments are utilizing more efficiently the resources allocated for various implementation of various government programmes- more especially social development programmes.

10.9 **Robust Resolution Tracking Mechanism and International Instruments**: parliaments need to also have functional resolution tracking mechanisms to ensure that commitments made and decisions taken in international forums such as the World Summit for Social Development are being implemented in order to achieve the goals of the Summit through national action and regional and international cooperation.

10.10 During the World Summit for Social Development, amongst others, countries committed in the Copenhagen Declaration on Social Development (1995) to "an improved and strengthened framework for international, regional and sub-regional cooperation for social development, in a spirit of partnership, through the United Nations and other multilateral institutions". Parliaments need to follow up on commitments like these.

10.11 **Harness Parliamentary Diplomacy for attainment of developmental outcomes**: parliamentarians need to learn from and collaborate with other parliamentarians on a number of issues including on developing non-binding model laws and in developing global common positions on developmental

[49] E-Dialogue on "Creating an Inclusive Society: Practical strategies to promote social integration", organized by DSPD/UNDESA, 20 May - 20 June 2007

issues. In addition, they also need to complement, strengthen and positively influence traditional government diplomacy advantageously.

11. Conclusion

11.1 Undoubtedly, parliaments have an indispensable role to play in fighting intolerance, promoting peaceful co-existence and Inclusive societies.

1.1 Whilst there are many challenges faced by the international community today- there is still hope for a just, equal, peaceful, stable and prosperous world and parliaments have an equally important task of ensuring that the future generations get to live in such a world. And the only way they can do that is to use their constitutional mandates (law-making, oversight and accountability and public participation) to fight intolerance in all its guise, promote peaceful co-existence and Inclusive societies.